المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية
مذكرة دبلوماسية



مذكرة دبلوماسية · EOSP-2026-163

قنوات هادئة ونتائج موثوقة: بناء قدرة أوروبية لمساري الدبلوماسية 1.5 و2

بنية مؤسسية للحوار السري والوساطة والتحضير للقرارات الرسمية.

روما · أغسطس 2026
إصدار عام · أُعدّ لصنّاع السياسات والأوساط الدبلوماسية
صادر عن المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية

قنوات هادئة ونتائج موثوقة: بناء قدرة أوروبية لمساري الدبلوماسية 1.5 و2

بنية مؤسسية للحوار السري والوساطة والتحضير للقرارات الرسمية.

التقدير التنفيذي

تحتاج أوروبا إلى قدرة دائمة ومهنية لإدارة قنوات غير رسمية تربط الخبراء والمسؤولين السابقين والمؤسسات بالمسار الرسمي من دون الخلط بين الأدوار.

النتائج الرئيسية

- تعمل القنوات الهادئة عندما تكون مرتبطة بهدف سياسي واضح.
- السرية والانضباط المؤسسي شرطان للثقة لا عائقان أمام الأثر.
- تحتاج النتائج إلى آلية نقل آمنة نحو صناع القرار.
- تتطلب القدرة الدائمة تمويلاً مستقراً وفريقاً متخصصاً.

متى تضيف القنوات الهادئة قيمة

ويبرر الحوار غير الرسمي عندما يكون قادراً على توضيح المصالح، أو اختبار اللغة، أو الحد من التصورات الخاطئة، أو الحفاظ على الاتصال، أو إعداد الخيارات التي لا تستطيع الجهات الفاعلة الرسمية استكشافها علناً حتى الآن، ولا ينبغي أن يحل محل الدبلوماسية المسؤولة أو أن يخلق مظهراً لولاية لا يملكها المنظمون، وبالتالي فإن كل عملية تتطلب غرضاً مكتوباً، وأفقاً محدداً للقرار، وجمهوراً واقعياً لنواتجها.

التصميم قبل الدعوة

تبدأ العملية الموثوقة بتحليل النزاع وأصحاب المصلحة، لا بقائمة الضيوف. ويحدد المنظمون من يضيف المعرفة، ومن يستطيع نقل الأفكار إلى المؤسسات المعنية، ومن قد يقوض استبعاده مشروعية الحوار. وتكون قواعد السرية صريحة، وتفصل السجلات الأقوال المنسوبة عن التحليل غير المنسوب والتوصيات المؤسسية.

من الحوار إلى الأثر

وقد يصبح الحوار بنية تحتية مفيدة للسياسات عندما يمكن نقل الاستنتاجات بشكل مسؤول، ويمكن أن تعرض المذكرة المحمية مجالات التقارب، والمخاطر غير المحسومة، والخيارات دون المطالبة بتوافق الآراء، وينبغي أن تسجل المتابعة ما إذا كان المسؤولون قد نظروا في الخيارات وما إذا كانت الظروف قد تغيرت، ويجب أن يركز التقييم على تحسين التفاهم، والحفاظ على القنوات وحركة السياسات بدلاً من الدعاية.

الحوكمة والأخلاقيات ونقل المخرجات

ويكون الحوار الهادئ مشروعاً عندما تكون ولايته وسريته والطريق إلى النظر فيه رسمياً واضحة للمشاركين.

وقبل إصدار الدعوات، ينبغي للمنظمين أن يوافقوا على بيان الغرض، وخريطة أصحاب المصلحة، وتقييم المخاطر، وخطة النقل. ويتعين على المشاركين أن يعرفوا ما إذا كانوا يتحدثون شخصياً أو مؤسسياً، وكيف ستستخدم المذكرات، وما هي البيانات التي يمكن تقاسمها. ويجب أن تتجنب العملية الإيحاء بالسلطة الرسمية أو الوصول أو النتائج التي لا تستطيع تقديمها.

تفصل المخرجات الأدلة المثبتة عن مجالات التقارب والخلافات العالقة وتحليل الجهة المنظمة. ويمكن نقل مذكرة محمية إلى جهات رسمية مسماة من دون نسبة آراء إلى المشاركين إلا بموافقتهم. وتتابع العملية ما إذا نُظرت الخيارات وتغيرت الظروف السياسية، مع إدراك أن الدبلوماسية المفيدة قد لا تنتج حدثاً علنياً أو اتفاقاً فورياً.

- استخدام بروتوكولات موحدة للتفويض والسرية والموافقة وحفظ السجلات.
- تعيين مسؤول للأخلاقيات وحماية المشاركين في العمليات الحساسة.
- نقل الخيارات عبر مذكرات محمية تحدد صراحة قيود نسبة الأقوال.

تقييم بعيد عن تحيز الظهور الإعلامي

وينبغي قياس قيمة الدبلوماسية السرية من خلال الوصول والتعلم وتخفيف التصعيد وحركة السياسات بدلا من إبرازها للجمهور.

يسأل التقييم هل استمر اتصال الأطراف المناسبة، وصُححت التصورات الخاطئة، وتطورت صيغ أو خيارات قابلة للاستخدام، ووصلت إلى صناع القرار في الوقت الملائم. وتُحفظ المؤشرات بسرية ويراجعها شخص مستقل عن التنفيذ. ويمكن للتقارير العامة وصف الموضوعات والتواريخ والدروس المؤسسية من دون كشف المشاركين في الحوار الحساس.

- تحديد مؤشرات النجاح قبل الاجتماع الأول.
- تكليف مراجعات مستقلة دورية لجودة العملية وضماناتها.

توصيات السياسات

- اشتراط غرض مكتوب وتفويض ومسار لنقل المخرجات لكل حوار مؤسسي.
- رسم خريطة للمشاركين تراعي حساسية النزاع، وتوثيق قرارات الشمول.
- اعتماد بروتوكول موحد للسرية والسجلات في البرامج الدبلوماسية للمنظمة.
- إنتاج مذكرات قرار محمية تفصل الأدلة والخيارات والتقدير.
- تقييم النتائج وفق الوصول والتعلم وخفض التصعيد واستفادة السياسات من المخرجات.

مؤشرات المتابعة

- استمرار قنوات الاتصال.
- تنوع المشاركة وصلتها بالموضوع.
- استفادة صناع السياسات من المخرجات.

- سلامة المشاركين وثقتهم.

نطاق الورقة والمنهج التحليلي

تقيّم الورقة الخيارات المطروحة وفق الصلاحيات المؤسسية والقدرة على التنفيذ والاستدامة السياسية ومصالح الشركاء المتأثرين. وتوضح الظروف التي تستوجب مراجعة التوصيات.

يستند التحليل إلى مراجعة منهجية للوثائق المؤسسية الرسمية والمصادر الأولية الراهنة، ويميز بين القرارات الرسمية والوقائع المثبتة من جهة، والتقدير المؤسسي والاستشراف من جهة أخرى. كما تُختبر التوصيات وفق الصلاحيات، والقدرة على التنفيذ، والتوقيت، والاستدامة السياسية، ومصالح الشركاء الخارجيين.

لا تتيح المصادر العامة الاطلاع على بيانات الجاهزية السرية أو المعلومات التعاقدية الحساسة تجارياً أو المداولات الدبلوماسية غير العلنية. لذلك ينبغي للسلطات المختصة تحديث الأرقام المتغيرة زمنياً والتطورات القانونية قبل اتخاذ أي قرار تنفيذي.

المنهج والمصادر

توفر المصادر أدناه الأساس العام الذي تستند إليه هذه الورقة. وتبقى التفسيرات والتوصيات من مسؤولية مديرية البحوث. المصادر العامة الرئيسية:

- مجلس الاتحاد الأوروبي — استنتاجات بشأن الوساطة من أجل السلام، 2020
- الأمم المتحدة — إرشادات الوساطة الفعالة

النشر الأول: أغسطس 2026. النسخة المنقّحة: 4 سبتمبر 2026. تحمل النسختان العربية والإنجليزية الرقم المؤسسي نفسه.

المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية
«...منصة أوروبية مستقلة للحوار في السياسات الدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية، مقرها روما ومسجلة في ثلاث ولايات قضائية أوروبية.»

روما

© 2026 المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية، روما. يجوز الاستشهاد بهذه الورقة مع ذكر المصدر.